الميثاق

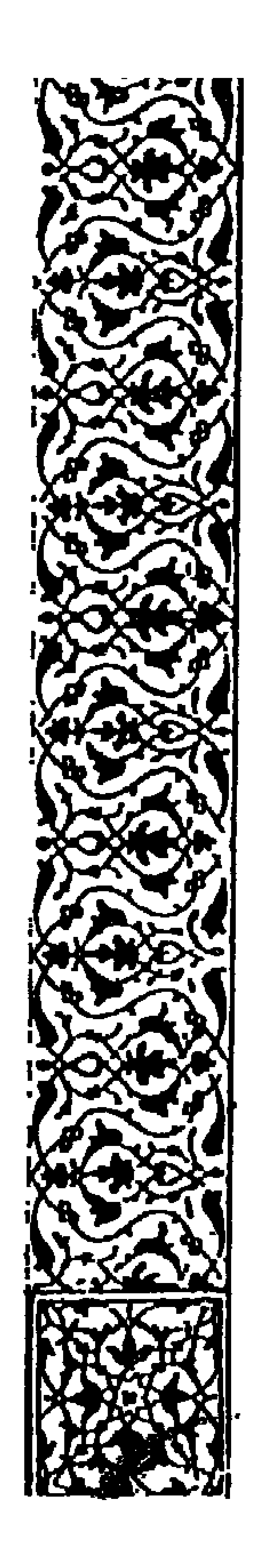
قدمه

الرئيس جمال عبد الناصر

إلى

المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

يوم ٢١ مايو ١٩٦٢



الميثاق

قدمه

الرئيس جمال عبد الناصر

إلى

المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

يوم ٢١ مايو ١٩٦٢



نظـــرة عـــامة

ان يوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر .

ان هذا الشعب ، فى ذلك اليوم المجيد ، بدأ تجربة ثورية رائدة فى جميع المجالات ، وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها وأخطارها .

وتمكن هذا الشعب بصدقه الثورى ، وبارادة الثورة العتيدة فيه ، أن يغير حياته تغييرا أساسيا وعميقا فى اتجاه آماله الانسانية الواسعة .

ان اخلاص الشعب المصرى لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات ، قد مكنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية – وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ – من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والمعنوية .

ان الشعب المصرى ، فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية ، وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم ، وأسقط الى غير ما رجعة جميع السلبيات التى كانت تحد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد .

ان طاقة التغيير الثورى التى فجرها الشعب المصرى يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها ، اذا ما عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل ، ينبت على وادى النيل العظيم .

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون - على أرضه وبالقرب منها - القواعد المدججة بالسلاح ، ترهب الوطن المصرى ، وتحطم مقاومته .

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض المذلة والخنوع .

وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولايترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة مع بعضها ضد الشعب ، أن القيادات السياسية المنظمة لنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة واجتذبتها الامتيازات الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود ، بل استعملتها بعد ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة .

وحدث نفس الشيء مع الجيش الذى حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب ، أن تضعفه من ناحية ، وأن تصرفه من ناحية أخرى عن تأييد النضال الوطنى ، بل كادت أن تصل الى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقمعه .

وفى مواجهة هذه الاحتمالات صباح اليوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصرى رأسه بالايمان والعزة ومضى فى طريق الثورة ، مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام ، عاقدا العزم فى غير تردد على احراز النصر ، توكيدا لحقه فى الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات .

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصرى ، تظهر فى أبعادها الحقيقة الهائلة اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة . كذلك فان هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثورى .

ان إرادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

ولقد كان مجرد اعلانها فى حد ذاته - فى جو المصاعب والخطر والظلام - دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين :

١ - فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس ، كان المبدأ الأول هو :

القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين .

٢ - فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها ، كان المبدأ الثانى هو :

القضاء على الأقطاع .

٣ — فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو :

القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ — فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله ، كان المبدأ الرابع هو :

اقامة عدالة اجتماعية .

٥ — فى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو :

اقامة جيش وطنى قوى .

٦ — فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية ، كان الهدف السادس هو :

اقامة حياة ديموقراطية سليمة .

ان هذه المبادىء الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوبت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمق هذه الارادة الثورية ، ويلبى احتياجاتها ، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه .

ان الشعب العظيم الذى كتب المبادىء الستة بدم شهدائه وبنور الأمل الذى أعطوا حياتهم من أجله .

والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى ، على هدى من هذه المبادىء الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الأجيال .

هذا الشعب العظيم ، مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلّم الأكبر الذى حمل على عاتقه — فى أعقـــاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة .

١ — ان هذا الشعب المعـــلم راح أولا :

يطور المبـادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى ، تأثرا به وتأثـيرا فيه نحـو برنامج تفصيلى يفتـح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ — ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعـلم لطلائعه الثورية . وانما هو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظا عليها ، يحميها من شرور الغـير ومن شرور النفس كذلك . . ان الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محــاولة من أعدائه للنيــل من طلائعه الثورية ، وانما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى من النسيان أو الغرور ، وظــل دائمـا يرشـــد طــلائعه الثورية الى طريق واجبهـــا .

ان ارادة الثورة لدى الشعب العربى المصرى ، والصدق الذى سلحت نفسها به ، حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى .

لقد أكدت هذه الارادة صدقها ، أنه لا يمكن أن تقوم عوائق أو قيود على امكانية التغيير ، الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة .

ان المنطق التقليدى – فى مثل الظروف التى واجهها نضال الشعب المصرى – كان يغرى بطريق المساومات والحلول الوسط والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع .

لقد كان ذلك – بالمنطق التقليدى – هو الممكن الوحيد فى مواجهة السيطرة الخارجية المعتدية ، والسيطرة الداخلية المستغلة ، وفى غيبة تنظيم سياسى مستعد ، وبدون نظرية كاملة للعمل .

لكن ارادة الثورة فى الشعب المصرى وصدقها تحدت هذا المنطق التقليدى وجابهته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمل المبدع الرائع .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هذا التفجير الثورى ، وفيه استطاع الشعب المصرى أن يعيد اكتشاف نفسه وأن يفتح بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه .

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جديدة فى تاريخ الثورات ، وأن السنوات التى مضت حتى الآن – منذ يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ – سوف تثبت أنها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال شعوب كثيرة .

ان هذه التجربة أثبتت أن الشعوب المغلوبة على أمرها قادرة على الثورة ، وأكثر من ذلك – أنها قادرة على الثورة الشاملة .

ان الشعب المصرى خاض خلال هذه التجربة غمار ثورات كثيرة تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها ، ثم استطاع فى حقبة قصيرة من الزمان أن يقهر جميع أعداء ثوراته المتعددة ، وان يخرج بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم .

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع أن يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم ، كانت قادرة على خداعه بالتظاهر باشتراكها معه فى ضرب الاستعمار ، بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به .

ان حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن ، حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من أى ضربة خائنة فى الظهر .

ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ، ولم تخدعه المظاهر ، وحرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم فى مواصلة الاستغلال .

وفى نفس الوقت فان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من أجل التطوير ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها فى اتجاه التنمية ، لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها ، لأنها — بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية — تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية .

ان الشعب المصرى فى ثورته الأصيلة ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصور أن حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديده .

ان هذه الثورة الأصيلة هى التى مكنت الشعب المصرى — وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج — أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى — أبان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك أبان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية — فى نفس هذا الوقت فان الشعب المصرى رفض ديكتاتورية أى طبقة من الطبقات ، وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة .

وفى نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصرى ، تحت ظروف هذه المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة ، كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم اخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشباب ، مجتازاً المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى ، بدأ فيه عصر الرأسمالية ، الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء .

ان هذه الصور ، من الثورة الشاملة ، تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات ، وفى المنطق التقليدى حتى لحركات ذات طابع ثورى سبقت فى التاريخ ، فان هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها ليواجه المرحلة التالية .

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة

ذات الاتجـاهات المتعددة يصنع – حتى بمقاييس الثورات العالمية – تجربة ثورية جديدة .

ان هذا العمل العظيم تحقق بفضـل عدة ضمانات تمكن النضـال الشعبى من توفيرها .

أولا – ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها .

ثانيا – طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثا – وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان المعـاصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

رابعا – فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لايصدها عنه بالتعصب ولايصد نفسه عنها بالعقد .

خامساً – ايمان لايتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسانية فى كل زمان ومكان .

وان أعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر ولتجربته الرائدة هـو الدور الذى استطاع ان يؤثر به فى حياة أمته العربية وخارج حدود وطنه الصغير الى آفاق وطنه الأكبر .

ان تجربة الشعب المصرى أحدثت أصداء بعيدة المدى فى نضال أمته العربية.

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الأرض العربية

كلها ، وليس من شك فى أن هذه الحركة كانت أحد الدوافع القوية التى مكنت من النجاح الثورى فى مصر .

ان الأصداء القوية ، التى أحدثتها ثورة الشعب المصرى فى الأفق العربى كله ، عادت اليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شبابا متجددا .

ان ذلك التفاعل المتبادل يؤكد — فى حد ذاته — وحدة شعوب الأمة العربية.

واذا كانت التجربة الثورية الشاملة قد ألقيت مسئوليتها الأولى على الشعب العربى فى مصر ، فان تجاوب بقية شعوب الأمة العربية مع التجربة ، كان من الأسباب القوية التى مكنت الشعب المصرى أن ينتصر ، وليس من شك فى أن الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة فى بقية شعوب أمته العربية .

أن أصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر لم تقتصر على آفاق المنطقة العربية . وانما كانت للتجربة الجديدة الرائدة آثارها البعيدة على حركة التحرير فى أفريقيا وفى آسيا وفى أمريكا اللاتينية .

أن معركة السويس ، التى كانت أحد الأدوار البارزة فى التجربة الثورية المصرية ، لم تكن لحظة اكتشف فيها الشعب المصرى نفسه ، أو اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط . وانما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر ، رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها أن فى نفسها طاقات كامنة لاحدود لها ، وانها تقدر على الثورة... بل ان الثورة هى طريقها الوحيد.



الباب الثانى

فى ضرورة الثـــورة



لقـــد أثبتت التجربة – وهى مازالت تؤكد كل يوم – أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل .

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بهـــا الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها ، فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا . وانما لابـــد على القـــوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليهـــا انتصارا حاسمـــا ونهائيا .

والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمـــت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طـــال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم ، ولابد – والأمر كذلك – من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات – المعنوية والمادية – للأمة لتتحمل هـــذه المسئولية .

والثورة بعد ذلك هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التى لم تستكمل نمـــوها ، ذلك التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف . فانها – بما توصلت اليه من المعـــارف – تيسر للمتقدمين أن

يكونوا أكثر تقدما ، وتفرض على الذين تخلفوا أن يـكونوا – بالنسبة اليهم – أكـثر تخلفا ، برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهـم .

ان الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمـة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع اليه . والثورة العربية ، أداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة ، تحتاج الى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث . . تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وان تنتزع النصر محققه أهدافها من جانب ، ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هى :

أولا – الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب .

ثانيا – الحركة السريعـة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغـيرة التى يجابهها النضال العربى ، على أن تلتزم هذه الحركة بأهـداف النضال وبمثله الاخـلاقية .

ثالثا – الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار . . وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثـلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التى تعيشها التجربة الثورية العربية . . وتبـاشر تحت تأثيراتها دورها فى توجيه التاريخ العربى .

ان الثـورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا أمام أهـداف النضال العربى .

ان عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف أهـداف النضال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة وهى :

* الحرية .

* والاشتراكية .

* والوحـدة .

بـل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهـداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها .

لقـد أصبحت الحرية الآن ، تعنى حرية الوطن ، وحرية المواطن .

وأصبحت الاشـتراكية وسيلة وغاية ، هى : الكفاية ، والعـدل .

وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعى لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الاجماع على قبولها ، تتويجا للدعوة والعمل معا .

* * *

لقد كانت هذه الأهـداف نداءات مستمرة للنضـال العربى . . ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديد أمام هذه الأهـداف .

والحاجة الى طريق جديد لاتصدر عن رغبة فى التجديد لذاته . ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وانما لأن الثورة العربية تواجه ظروفا جديدة ، ولابد لها فى مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجـد الحلول الملائمة لها .

ومن ثم فان التجربة الثورية العربية لا تستطيع أن تنقل ما توصل اليه غيرها .

ومع أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض خلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله ، الا ان الخلاف الأكبر هوما تفرضه الظروف المتغيرة التى تسود العالم كله وتحكمه ، خصوصا هذه التغييرات البعيدة المدى التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ م.

ان هذه الظروف تأتى بتغييرات شاملة وعميقة على الجو الذى يجرى فيه النضال الوطنى لكل الأمم .

وليس معنى ذلك أن النضال الوطنى للشعوب وللأمم مطالب اليوم بأن يخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالب اليوم بأن يجد الأساليب المسايرة لاتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة .

* * *

ان أبرز التغييرات التى طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا – تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة ، ومنتصرة ، ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمى فعال .

ثانيا – ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادى والمعنوى يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .

ثالثا – التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الانتـاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير .

كما أنه حقق طفرة فى أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد أنها اصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ماتقدر على الحاقه من الاهوال بجميع الاطراف فى أية معركة .

هذا فضلا عن التغيير الاساسى المـذهل الذى حققه هذا التقدم العلمى فى وسائل المواصلات لدرجة ان تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل مابين الامم فعلياً وفكرياً .

رابعا – نتائج هذا كله فى محيط العلاقات الدولية ، وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم ، كالأمم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الرأى العام العالمى .

وفى نفس الوقت اضطر الاستعمار تحت هـذه الظروف الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر ، عن طريق غـزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ، وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقها محـاولة تشكيك الأمم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابى المتكافىء فى خدمة المجتمع الانسانى .

ان هذه التغييرات الضخمة فى العالم تأتى معها بظروف جديدة تؤثر تأثيرا لا جدال فيه على العمل من أجل أهداف النضال الوطنى لكل الامم بما فى ذلك أهداف الامة العربية .

واذا كانت أهداف النضال العربى هى الحرية والاشتراكية والوحدة ، فان التغييرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل من أجلها .

بتفاعل هذه التغييرات العالمية مع ارادة الثورة الوطنية ، لم يعد أسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هـو طريق الحرية ، فان الشعب العربى فى مصر تمكن من أن يحمل السلاح بنجاح فى بورسعيد دفاعا عن الحرية واستطاع أن يحقق سنة ١٩٥٦ انتصارا حاسما مازالت تتردد أصـداؤه ، كما تمكن الشعب العربى فى الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة أكثر من سبع سنوات اصراراً على الحرية .

كذلك فان العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر .

ان تقدم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية ، فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات .. وازدياد فرص السلام فى العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذرى فى نفس الوقت — يخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية — تختلف تماما عن الظروف السابقة ، بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتحتمه كضرورة .

والامر كذلك فى تجربة الوحدة .. فإن النماذج السابقة لها فى القرن التاسع عشر — وأبرزها تجربة الوحـدة الألمانية وتجربة الوحدة الايطالية — لم تعد تقبل التكرار .. وإن اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبى ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالى فى العمل الوطنى .. وانما هو فوق ذلك ، ومعه ، ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية فى ظروف العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها وضد أعدائها الذين مازالت قواعدهم على الارض العربيـة ذاتها ، سواء أكانت هذه القواعد فى قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها ، أم كانت فى مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التى يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكرى .

والثورة العربية وهى تواجه هذا العالم لا بد لها أن تواجهه بفكر جديد

لايحبس نفسه فى نظريات مغلقة يقيد بها طاقته ، وان كان فى نفس الوقت لاينعزل عن التجارب الفنية التى حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .

ان التجارب الاجتماعية لاتعيش فى عزلة عن بعضها ، وانما التجارب الاجتماعية – كجزء من الحضارة الانسانية – تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق ..

ان مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد . لكنه فى كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان .

وكذلك التجارب الاجتماعية . انها قابلة للانتقال ، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل . قابلة للدراسة المفيدة ، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار .

وهذه أولى مسئوليات القيادات الشعبية الثورية للأمة العربية ، ومعنى ذلك ان هذا العمل الثورى الطليعى ، لا بد أن تتحمل القسط الاكبر منه القيادات الشعبية الثورية فى الجمهورية العربية المتحدة التى فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة ، فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للأمة العربية .

ان هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن أن تتأمل تاريخها ، وان تنظر الى واقع عالمها ، ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة فى ثبات على أرضها .

الباب الثالث



جذور
النضال المصرى

منذ زمان بعيد فى الماضى ، لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الأمة العربية الآن .

وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الإيجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائما - بالوعى ، وباللاوعى فى بعض الأحيان - تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل . وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية والإنسانية الأولى ، كما تؤكدها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية والإغريقية .

وكان الفتح الإسلامى ضوءا أبرز هذه الحقيقة وأنار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى .

وفى إطار التاريخ الإسلامى ، وعلى هدى رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الإنسانية .

وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثمانى على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها .

كان قد تحمل المسئولية المـــادية والعسكرية فى صد أولى موجات الاســـتعمار الأوربى التى جاءت متسترة وراء صليب المسيح ، وهى أبعد ما تـكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية فى رد غزوات التتار الذين اجتاحوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسئولية الأدبية فى حفظ التراث الحضارى العربى وذخائره الحافلة . وجعل من أزهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التى فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ، والدين منها براء .

ولم تـكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت — كما يقول بعض المؤرخين — فإن الحملة الفرنسية حين جاءت إلى مصر وجدت الأزهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه إلى الحياة فى مصر كلها ، كما وجـــدت أن الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ، والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الإيمان الدينى الأصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد .

ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمرداً مستمراً على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى . وبرغم أن هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فإن الشعب المصرى كان صامدا ثابت الإيمان .

على أن الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت .

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الأوربية بعد أن أخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى .

ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على ، وإذا كان هناك شبه اجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر ، فإن المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه . ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

ان اليابان الحديثة بدأت تقدمها فى نفس هذا الوقت الذى بدأت فيه حركة اليقظة المصرية ، وبينما استطاع التقدم اليابانى أن يمضى ثابت الخطى ، فإن المغامرات الفردية عرقلت حركة اليقظة المصرية واصابتها بنكسة الحقت بها أفدح الأضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبى فى مصر على مصراعيه ، بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت أقربها فى ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد .

ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت فى مرحلة هامة من مراحل تطور

الاستعمار ، فإن الاستعمار كان قد تطور فى ذلك الوقت من مجـــرد احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتـكارات المالية لاستثمار رؤوس الأموال المنهوبة من المستعمرات .

وكانت النكسة فى مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية ، وبدأت الاحتـكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر ، وركزت نشاطها فى اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التى قل ورودها الى بريطانيـــا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريـكية .

ولقد عاشت مصر فى هذه الفـــترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ولمصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمـكنوا من السيطرة على أمراء أسرة محمد على ، وساعدهم على ذلك فداحة النـكسة التى أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

* * *

على أن روح هذا الشعب لم تستسلم وإنما استطاعت تحت المحن العصيبة فى هذه الفترة أن تختزن طاقات تحفزت لإطلاقها فى اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطاقة هى العـــلم الذى حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا — أيام الصحوة التى سبقت النكسة من حكم محمد على — الى أوربا ليتمـكنوا من العلم الحديث ، فإن هؤلاء استطاعوا بعـــد عودتهم الى الوطن أن يجلبوا معهم بذورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد راح ينثر ألوانا رائعة من الأزهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت أنظار العناصر المتطلعة إلى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا الفكر العربى كله ومسرحا لفنونه وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهومة .

ولقد أحست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالأمل الجديد يستجمع قواه ويتحفز ، وكانت بريطانيا بالذات لا تحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق إلى الهند ، ومن ثم ، ألقت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة .

وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ – ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب – هو التعبير عن إرادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرية ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية ، والاقطاع الذى أقامته أسرة محمد على باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء المستغلين الأجانب – ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية .

ان وادى النيل ، لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الإرهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان أصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية وأصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن إرادة الحياة التى لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصائب والمصاعب .

لقد سكت أحمد عرابى ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود ، كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالإصلاح الدينى .

وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين .

وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة .

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وبعد خيبة الأمل فى الوعود البراقة التى قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال الحرب وفى مقدمتها وعود ويلسون التى ما لبث هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم . .

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة الطويلة ، فإن

الأسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

ان هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت إلى فشل هذه الثورة ، ولابد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما أمينا ومنصفا .

أولا — أن القيادات الثورية أغفلت إغفالا — يكاد أن يكون تاما — مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساسا للاحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى ، إلا أن قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعى ، حتى لقد ساد تحليل خاطىء فى هذا الظرف ردده بعض المؤرخين ، مؤداه أن الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور إلا فى حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحى فإن هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الأراضى وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره . وكان هذا الحرمان فى القاعدة — بتناقضه مع الرخاء فى القمة — من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة .

إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها .

لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ،

بإغفالها الجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظـاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة إلى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين أن الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هى المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تأخير أو ابطاء .

ثانيا — ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هنـاك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ . وفشلت أيضا فى أن تتعلم من عدوها الذى تجاربه ، والذى كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فإن قيادات الثورة لم تتنبه إلى خطورة وعد « بلفور » الذى أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربية وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فإن النضال العربى ، فى ساعة من أخطر ساعات الأزمة ، حرم من الطاقة الثـورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربيـة ومع العراق .

وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالأمة العربية فى ذلك الوقت إلى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربى وانحرفوا عن أهدافه .

كل هذا والحركة الثورية الوطنية فى مصر تتصور أن هذه الأحداث لا تعنيها . وأنها لا ترتبط مصيريا بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا – أن القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت . ان الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف إلى الخديعة . وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى ، وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط .

ان هذا الاستعمار فى هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة بإعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتى الذى منحه الاستعمار ، والذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة أن أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ — التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت — بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها — فى كل عبارة من عباراته — يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى .



الباب الرابع

درس النكسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقى على نضـــال الشعب المصرى الطويل هى هذه الفترة الحافلة بالخــديعة ، ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنبهت القوى الشعبية للخطر الذى يتهددها من منطق المساومة والاستسلام ، ومن ثم بدا التأهب النفسى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان هذه الفترة كانت قادرة — لولا صلابة الشعب ومعدنه الأصيل — أن تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبـة فى التغيير أو تلحق بها الشلل الذى يمنعها من الحركة .

ان هذه الفترة التى يمكن أن ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الأزمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التى تخفى وراءها الاطلال المتهاوية من بقايا ثورة ١٩١٩ .

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة مازالت واقفة فى المقدمة ، ولكن هذه القيادات فقـدت كل طاقاتها الثورية ، وأسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبـار مـــلاك الارض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة ، وأشركوا فيها بعض الانتهـازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة .

ولقد ظهرت فى هذا الجو فئات طفيلية .

لقد استطاع هذا الانحراف أن يجذب الى الجو الحزبى الفاسد جماعات من المثقفين ، كان فى قدرتهم أن يكونوا حراسا على أمانى الثورة الحقيقية ، لكن الاغراء كان أقوى من مقاومتهم .

كذلك استطاع هذا الانحراف أن يمهد لفئة من الرأسماليين ، ورثوا فى حقيقة الامر نفس دور المغامرين الاجانب فى القرن التاسع عشر ، بكل سطحيته التى لاتهتم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزحها فى أقل وقت ممكن .

ثم انتهى المطاف بهذه الاحزاب جميعا الى الحد الذى دفعها للارتماء فى احضان القصر تارة ، وفى أحضان الاستعمار تارة أخرى . وفى الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصالحها فى صف واحد وان بدت الخلافات السطحية بينهما فى بعض الظروف .. لكن الحقيقة الكبرى أن كليهما كان يقف فى الصف المعادى لمصالح الشعب .. والمضاد لاتجاه التقدم .

ان سلطة الشعب كانت خطرا على أوضاعها الدخيلة ، واتجاه التقدم كان محققا أن يجرفها معا الى نفس المصير .

وفى ذلك الوقت أيضا كانت هناك واجهة ديمقراطية مضللة ، استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب عن حقيقة مطالبه .

ان الديمقراطية بالطريقة التى جرت بها ممارستها فى مصر تلك الفترة كانت ملهاة مهينة .

ان الشعب لم يعد صاحب السلطة .. وانما أصبح الشعب أداة فى يد السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هى التى تقرر خط السير الوطنى ، وانما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقا لارادة السلطات الحاكمة وأصدقائها .

ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعي من أسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

ان الذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وان يسيطر عليهم ويملي فوقهم ارادته .

ان حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الانتخابات .

ان هذه الازمة العنيفة فتحت أمام سلطات الاسرة المـالكـة أبوابا جاهد النضـال الشعبي طويلا لكي يسدها .

لكن انتكاسة الثورة شجعت الاسرة المالكة على تجـاوز كل الحدود . وفي جو الازمة لم يعد الدستور — الذي رضيت به القيـادات الثورية منحة من الدخيل ومنة — الا مجرد قصاصة ورق . بهتت عليها الحقوق الشكلية التي كانت قد القيت للشعب لينشغل بها ويتلهى .

ولقد استسلمت القيادات التي تصدت للنضال الشعبـي أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد .. وركعت جميعا تلتمس الرضـا الذي يصل بها الى مقاعد الحكم .. وتخلت بذلك عن الشعب ، وأهـدرت كل قيمة له ، ناسية بذلك انها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الاصـلي .

وانتهـى الامر الى حد أنهم هانوا على الشيطان الذي باعـوه أرواحهم فوصل بهم الهوان الى حد أن تغيير الوزارات أصبح له ثمن معـلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية تحكم على نفسها بالذبول وبالموت .

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الذل الذى أحسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة فاقت كل حدود للاحتمال البشرى .

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعى لكل الشعوب المستعمرة ، لكن الكراهيةالمرة التى يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين — والتى مازال يشعر بها حتى الآن ، رغم بعد اسبابها — تستمد مبرراتها من هذه الفترة .

ان الاستعمار فى هذه الفترة لم يكتف بارهاب شعوب الأمة العربية كلها، وانما استهان بنضالها وبحقها فى الحياة .

ان الاستعمار تنكر لكل عهوده التى قطعها على نفسه خلال الحرب العالمية الاولى .

وكانت الامة العربية تتصورانها قريبة من يوم الاستقلال ويوم الوحدة.

ان الامل فى الاستقلال تلقى ضربات قاسية ، فان البلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها بل وفق نزواتها ، واخترع ساسة الاستعمار كلمات مهينة لتغطية الجريمة التى أقدموا عليها ، ككلمات الانتداب والوصاية .

ان قطعة من الارض العربية فى فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية .. أرادها المستعمر لتكون سوطا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى اذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الازمة الطاحنة ، كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق عن المغرب .

ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابى .

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا ، ولا تقيم وزنا لوجود الامة العربية أو لكرامتها .

ان سخرية القدر من الامة العربية وصلت الى حد أن جيوشها التى دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربى فيها كانت تحت القيادة العليا لاحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس . بل إن العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت فى يد ضابط انجليزى يتلقى أوامره من نفس الساسة الذين أعطوا للحركة الصهيونية « وعد بلفور » الذى قامت على أساسه الدولة اليهودية فى فلسطين .

ان سنوات طويلة سوف تمضى قبل أن تنسى الامة العربية مرارة التجربة التى عاشتها فى هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانة .

ان الامة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته ، انها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته ، ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب ، وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها .

ان الشعب المصرى بدأ يتأهب لاستئناف دوره التاريخى حتى قبل ان تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الاشباح الكئيبة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى .

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه ، برفضه العنيد أن يشترك فى الحرب التى لم تكن فى نظره الا صراعا على المستعمرات والأسواق .. بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطانى الفرنسى ، الذى جر على البشرية كلها ويلات لاحدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل .

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التى رفعها المتحاربون أعلاما فوق رؤوسهم ليخدعوا بها الشعوب .

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق السوداء التى فرضتها الحرب وظلالها القاتمة .

وعمت الشباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل الذين مدوا أيديهم للاحتلال وقبلوا وجوده . ولقد ترددت فى مصر فى ذلك الوقت أصداء طلقات الرصاص ، وتجاوبت أصداء انفجارات القنابل وكثرة التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها .

لم تكن تلك هى الثورة ، وانما كان ذلك هو التمهيد لها .

كانت تلك هى مرحلة الغضب التى تمهد لاحتمالات الثورة .

ان الغضب مرحلة سلبية .

ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة أوضاع جديدة .

ان غضب الشعب المصرى الممهد للتغيير بدأ يجاوز النطاق الفردى الى النطاق الجماعى .

ان ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الارض وبين سادة الارض المتحكمين فيها وفى أقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ أقدم العصور ، وان كانوا منذ أقدم العصور قد حرموا منها .

وحريق القاهرة — مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين — كان يمكن أطفاؤه ، لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالا .

ان الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ، وكانت غارقة فى حياتها المترفة لاتشعر بعذاب الجموع أو آلامها .

أن شرار الغضب أشعل من الحرائق فى القاهرة أكثر مما أشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق .

إن الجماهير فى القرية وفى المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن إرادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة فى تاريخ مصر سنة ١٩٥٢ .

* * *

إن أعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليوسنة ١٩٥٢ ان القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هى صانعة الثورة ، وانما كانت أداة شعبية لها .

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى الجيش تلك الليلة الخالدة ، هى انها استولت على الامور فيه ، واختارت له المكان الذى لا مكان له غيره ، وهو جانب النضال الشعبى .

انها قامت بعملية تصحيح للأوضاع بالغة الاهمية والخطر فى تلك الظروف ، متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التى أرادت عزل الجيش عن النضال الشعبى .

ان الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة أمانيه .

ان الجيش فى تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبى .. ومن ثم فتح الطريق أمام ارادة التغيير .

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع أثرين هائلين فى نفس الليلة .

لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى اداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب.

كذلك فانه سلح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الاجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر أن يصد عنه ضربات الخيانة و الغدر .

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو و لكن الطريق اليها قد فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة ..

ولقد أثبت الوعى الثورى فى مصر قدرته على تحمل المسئولية الـكبرى التى ألقتها تطورات الظروف عليه .

ان الوعى الثورى استمد من حسه الوطنى الصافى قدرة على الرؤية الواضحة البعيدة المدى ، وبذلك أمكن اجتياز العقبات التى كان يمكن أن تعترض طريق التغيير الثورى فى مثل ظروف التجربة التى عاشتها مصر تلك الايام .

لقد كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة أو لنظام الحكم .

وكان يمكن أن يتحول من ناحية أخرى الى ديكتاتورية عسكرية تضيف الى التجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة .

لكن أصالة الوعى الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات الامور ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها فى توجيه النضال الوطنى .

ان أصالة هذا الوعى وقوته هى التى فرضت أن يكون الحدث الـكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد الامانى الوطنية الى مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩ .

كما ان أصالة هذا الوعى وقوته هى التى رفضت تماما كل احتمالات قيام ديكتاتورية عسكرية ، ووضعت القوى الشعبية وفى طليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية .

كذلك فى هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعى الثورى الاصيل على منطق دعاة الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة .

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم البناء القديم المتداعى وصلبه بالقوائم تسنده واعادة طلائه .

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت الاساس .. صلبا شامخا .

ولقد كانت أكبر حجة ضد منطق دعاة الاصلاح ان البناء القديم انهار أنقاضا وركاما فى مواجهة التجربة الجديدة .

أن سقوط النظام الذى كان سائدا قبل الثورة .. هذا السقوط الكامل السريع .. كان يقطع بعدم جدوى محاولات الترميم .

لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثورى ..

أن التطلع الثورى بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد أكثر من اهتمامه بالانقاض التى تداعت .

* * *

ان الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره .

لقد كانت هناك أنقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق ، كما كانت هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة .

وفى الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تتصدر الحياة العامة سقطت كلها تحت أنقاض النظام القديم الذى شاركت فيه جميعها بانحرافاتها عن الاهداف الاصيلة التى كان يجب التزامها فى ثورة ١٩١٩ . لقد كانت

جميعها شريكة فى سياسة « ساوم واستلم » التى صاحبت فترة الازمة وطبعتها بهذا الطابع المهين .

وكانت الاوضاع الطبقية قد ابعدت عناصر كثيرة صالحة للقيادة الفكرية عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورة والمطالبة بها .

وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لمقدماته .

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادىء الستة المشهورة .

ولكن هذه المبادىء كانت اعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى .

ولقد كان الامر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغيير العالمى البعيد المدى العظيم الاثر .

لكن الشعب المعلم صانع الحضارة .. راح يلقن طلائعه أسرار آماله الكبرى ومضى يحرك المبادىء الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده . وراح الشعب الكادح يكدس مواد البناء ويكتل جميع القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجماهير الواسعة .

ان الشعب المعلم أراد لطلائعه الثورية أن تنضم الى صفوف العمل الجماهيرى .

وأوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء .

ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الرائد الخلاق نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .



الباب الخامس

عن الديمقراطية السليمة



ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى .

انها حـــركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها ، كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضا لما فات ووصولا إلى الآمال الكبرى التى تبدو خـــلال المثل الأعلى لما يريده للاجيال القادمة منه .

من هنا فإن العمل الثورى الصادق لا يمكن بغير سمتين أساسيتين :

أولاهما : شعبيته . .

وثانيتهما : تقدميته . .

ان الثورة ليست عمل فرد . . وإلا كانت انفعالا شخصيا يائسا ضد مجتمع بحاله .

والثورة ليست عمل فئة واحدة . . وإلا كانت تصادما مع الأغلبية .

وانما قيمة الثـــورة الحقيقية بمدى شعبيتها ، بمدى ما تعبر به عن الجـــماهير الواسعة ، وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل ، وبمدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قـــدرة على فرض ارادتها على الحياة .

والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل ، وإنمــا تطلبه وتسعى إليه وتفرضه تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانيها .

أن التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لإرادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم -مما كان قائما بالفعل- إلى ما ينبغى أن يقوم بالأمل :

ان الديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا .

ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كذلك فإن الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عمــلا تقدميا .

فإن الاشتراكية هى إقامة مجتمع الكفاية والعــدل . . مجتمع العمل وتكافؤ الفرصة . . مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

ان الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى .

ان الديمقراطية هى الحــرية السياسية . . والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحــرية أن تحلق إلى آفاق الغد المرتقب .

* * *

ان عمق الوعى الثـــورى للشعب المصرى ووضوح الرؤية أمامه بفعل الصدق مع النفس . . قد مكناه غداة النصر العظيم فى معـــركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم أن يدرك أنه لم يحصل على الحـــرية فى معركة السويس ، وإنما هو فى معركة السويس استخلص ارادته لكى يصنع بها الحرية ثوريا .

ان المعركة المجيدة مكنته من أن يكتشف قدراته وامكانياته وبالتالى أن يوجه هذه القدرات والإمكانيات ثوريا لتحقيق الحرية .

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن نهاية المطاف وإنما كان بداية العمل الحقيقى ، وكان مجرد مركز أكثر ملاءمة لمواصلة الحرب من أجل الحرية الحقيقية وضمانها مزدهرة على أرضه إلى الأبد .

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى السويس هو :

« لمن هذه الإرادة الحـــرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ؟ » .

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره هو :

« ان هذه الإرادة لا يمكن أن تكون لغير الشعب ، ولا يمكن أن تعمل لغير تحقيق أهدافه » .

ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الغـــاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ . وإنما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى أخطر المراحل فى تجارب الأمم .

انها النقطة التى انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالأمل فى نتائج باهرة ولكنها نسيت نفسها بعد أول انتصار لها ضد الضغط الخارجى ، وتوهمت خطأ أن أهدافها الثورية تحققت ، ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية أن عناصر الاستغلال الداخلى متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى ، فإن الصلة بينهما والتعاون تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك أن الحرية استوفت حقوقها .

ولكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائماً — وبعد فوات الأوان فى كثير من الأحيان — انها بقصورها عن التغيير الثورى فى معناه الاقتصادى سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقى ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لا تلبث أن تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك فى هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعوب غيره .

ولا تملك أية حركة شعبية — فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى — أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها ، فإن ذلك تعصب لا تقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصا وأن إرادة التغيير الاجتماعى فى بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها إلى كل زاد فكرى .

لكنها فى حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وأن تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية .

انها تحتاج إلى معرفة بما يجرى من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هى إلى ممارسة الحياة على أرضها .

وإن تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم – كشأنها فى حياة الأفراد – طريق النضج والوضوح .

ومن ثم فإن الحرية السياسية ، أى الديمقراطية ، ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية .

كذلك فإن الحرية الاجتماعية ، أى الاشتراكية ، ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

* * *

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر إلى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لا تحتوى على أى مضمون اقتصادى .

ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط ، وانما ما لبثت الضربة أن وصلت إلى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ، فإن الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة « الاستقلال » المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى أى وقت وفقا لمصالحه .

لكن ذلك كان أمرا طبيعيا .

ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية ، والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أوتوقف تعاونها معه ولذلك فقد كان المنطق الطبيعي – بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة – أن نجد الوزارات فى عهد ديمقراطية الرجعية ، وفى ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى – لا تستطيع أن تعمل إلا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر ، بل انهـا فى بعض الأحيان لم توجد إلا بمشورته وبأمره ، بل وصل الحال فى إحدى المرات انها جاءت إلى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى فى ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين انه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

* * *

ان من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل ان النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الأوضاع الاقتصادية .

فإذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان ،

فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع .

انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ، ويملى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر — قبل الثورة — فى يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل ، وكان محتماً أن تكون الاشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر أن بعض الأحزاب فى تلك الظروف لم تتورع عن أن ترفع من غير مواربة شعار « أن الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية » .

ولما كان الاقطاع ورأس المال المستغل هما أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها ، فلقد كان هذا الشعار أكثر من اعتراف ضمنى بالمهزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على أى حال — مهما بلغت درجة الإيلام فيه — كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

* * *

ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لا بد أن تمكن لها طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على

حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخـــديعة أو بالإرهاب حتى تقبل أو تستسلم .

ان الديمقراطية على هذا الأساس لم تكن إلا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى كانت تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذى أقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وإنما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

وليس من شك أن أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباء دون تأثير حقيقى .

بل ان الرجعية لم يكن يضيرها أن تفتح متنفسا للسخط الشعبى مادامت تملك جميع صمامات التوجيه ، وما دامت بيدها تحت كل الظروف أغلبيتها التى تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحمى امتيازاتها .

ان حق التصويت فقـــد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .

ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقـــدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب .

تحت هذه الظروف أصبح حق التصـــويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ — فى الريف كان التصويت اجباريا الفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن يملك إلا أن يعطى صوته للاقطاعى صاحب الأرض أو وفق مشيئته ، أو

يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد من الأرض التي يعمل فيها بما لايكاد أن يكفي لسد جوعه .

٢ – في الريف والمدينة كان شراء الأصوات يمكن رأس المال المستغل من أن يأتي بأعوانه ، أو بمن يضمن ولاءهم لمصالحه .

٣ – في الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة ، في عديد من الظروف أن تلجأ إلى التزوير المكشوف إذا ما أحست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها .

وكانت الشروط التي تجرى تحتها عمليات الانتخابات – وفي مقدمتها اشتراط تأمين نقدي باهظ – تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ، ولم تكن إلا لعبة في تلك الظروف ، وفي نفس الوقت فإن الجهل الذي فرض على الأغلبية العظمى من الشعب – تحت ضغط الفقر – جعل من سرية الاقتراع – وهي أول الضمانات لحريته – أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل .

* * *

ان حرية التنظيم الشعبي – التي تسند حرية التمثيل الشعبي – فقدت هي الأخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتها وعجزت عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين – حتى من ملاك الأرض الصغار – طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين في مصيرها ، ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ، وبالتالي تعطيهم القدرة على الصمود وعلى إسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم في العاصمة .

كذلك فإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة ، تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع ، كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ، ولم يكن فى طاقتهم إلا أن يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فإن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى إرادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الإقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع ، وأصبح العمل سلعة من السلع فى عمليات الانتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه . ولقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

* * *

ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياع حرية الصحافة ، ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت فى هذه المحظورات إلى حد كاد أن يجعل الظلام دامسا وشاملا .

وانما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لا يقل فى صوره عما أحدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة ، واحتياجاتها المتزايدة إلى الآلات الحديثة ، وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى إلى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة .

ان الصحافة — فى هذه الفترة ومع هذا التطور — لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال ، أو إذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذى كان يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت — أولا — فى إخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة — ثانيا — بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعد فى قدرتها إلا أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل وأن تتلقى منه — وليس من جماهير الشعب — وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل ، تعرضت هى الأخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فإن الرجعية الحاكمة كان لا بد لها أن تطمئن إلى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ، ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه ، وأصبحت لا تسمح إلا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات، والهدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب دون أى وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله ، وإنما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها اما أن تستسلم لإغراء ما يلقيه إليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما أن تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعى الثورى وأصالة ارادة الثورة للشعب المصرى قد فضحا التزييف المروع فى ديمقراطية الرجعية التى حكمت باسم التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

ان عمق الوعى وأصالة ارادة الثورة وضعا – بنجاح – شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادىء الستة ، ورسما – من الواقع وبالتجربة وتطلعا إلى الأمل معالم ديمقراطية الشعب . . . ديمقراطية الشعب العامل كله .

أولا – ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . ان المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .
- أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

● أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته فى تشكيل سلطة الدولة التى يرتضى حكمها .

* * *

ثانيا – أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب . . سلطة مجموع الشعب وسيادته .

والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره وإنما ينبغى أن يكون حله سلميا فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

ولقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم ، أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أى محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

ان ضراوة الصراع الطبقى ودمويته والأخطار الهائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك ، هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير .

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة . . تملك سلطة الدولة . فإذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعى وهو الاستعمار .

ان الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقى لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية – أولا وقبل كل شىء – من جميع أسلحتها .

ان ازالة هذا التصادم يفتح الطـريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات .

ان ازالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وإنما هو يفتح المجال لإمكانية حلها سلميا أى بوسائل العمل الديمقراطى ، بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من اضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية ورأس المـال المستغل يجب أن يسقط ولابد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القـادر على احلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية .

* * *

ثالثا — ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العـربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشـتراكى العربى واطلاق فاعلياتها تحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة — عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة — لعدة ضمانات لازمة .

١ — ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل — بحق وبعدل — القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى

طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثـورة . كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها الحرمان . . .

ان ذلك – فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية – ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى – نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن الفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيهـا المجلس النيابى ، باعتبارهم أغلبية الشعب ، كما أنها الأغلبية التى طال حـرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ – ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيـادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف .

كذلك فإن الحـكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبإلحاح سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدى السلطات الشعبية ، فإنهـا أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب ، وأقدر على حسمها .

٣ – ان الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسى جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيـادة وينظم جهودها ، ويطور الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ – ان جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى .

ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب ، وإنما هى تأكيد للديمقــراطية على أعلى المستويات . كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

* * *

رابعا – ان التنظيمات الشعبية – وخصوصا التنظيمات التعــاونية والنقابية – تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعــال فى التمكين للديمقراطية السليمة .

ان هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ، وأن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين – فضلا عن دورها الانتــاجى – هى منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين ، وعلى استكشاف حلولها .

كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة ، إلى مركز طليعى ، فى قيادة النضال الوطنى .

ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج ، وإنما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى إدارتها ، شريكة فى أرباحها ، تحت أوفى الأجور ، وأحسن الشروط ، من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا – ان النقد ، والنقد الذاتى ، من أهم الضمانات للحرية . ولقد

كان أخطر ما يعرقل حرية النقد ، والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية ، هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة – بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية – تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية : يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ، ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع ، وحرية المناقشة .

كذلك فإن ملكية الشعب للصحافة – التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة ، الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم – قد انتزعت للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها – هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة – قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها . ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

* * *

سادسا – ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الإدارية .

أن التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ، ومن هنا فإن مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة .

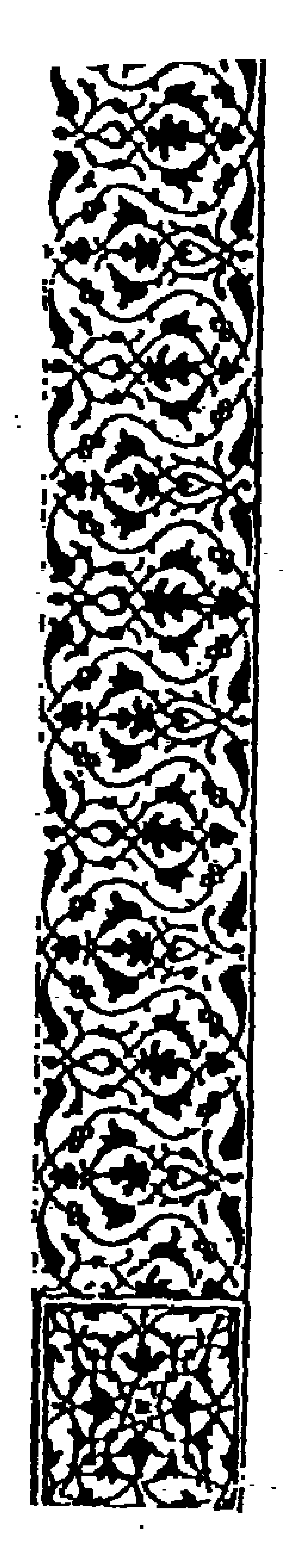
كذلك فان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية .

كذلك فإن العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن . إن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد حر ، ولا بد أن يصل اليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية .

كذلك فإن اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييرا جذريا من الأعماق ، ولقد وضعت ، كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ولابد — بأسرع ما يمكن — من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله .

* * *

ان العمل الديمقراطى فى هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة فى إحساسها بالإنسان صادقة فى تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على إضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه خلاقة ومبدعة ينعكس أثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لأصولها وكشفه لجوهرها الصافى النقى .



الباب السادس

فى حتمية
الحل الاشتراكى

ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .

ان الحرية الاجتماعية لايمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لايقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين . وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شىء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية ، بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها من الكفاية والعدل ، هى طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر — وصولا ثوريا الى التقدم — لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وانما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ان التجارب الرأسمالية فى التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار ، فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالى الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى على أساس الاستثمارات التى حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التى نزح

الاستعمار البريطانى النصيب الأكبر منها ، هى بداية تكوين المدخرات البريطانية التى استعملت فى تطوير الزراعة والصناعة فى بريطانيا .

واذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحله الانطلاق اعتمادا على صناعة النسيج فى لانكشير ، فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا ينقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى .

ان عصور القرصنة الاستعمارية التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الاخلاق قد مضى عهدها . وينبغى القضاء على ماتبقى من ذكريات لها مازالت فيها بقية من الحياة خصوصا فى أفريقيا .

كذلك فان هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله . اما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشىء من ذلك .

ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الانسانية الجديدة .

ان هذه القيم الانسانية اسقطت الاستعمار ، كما ان هذه القيم أسقطت السخرة .

ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين وانما كانت ايجابية فى تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .

* * *

ان الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم .

ان أى منهاج آخر لايستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود .

والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون ذلك طريقا الى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف ، لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم :

أولهما : أنها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

ثانيهما — ان الامل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى .

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى .

ان مواجهة التحدى لايمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

١ – تجميع المدخرات الوطنية .

٢ – وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات .

٣ – وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الاخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج – وهى ناحية عدالة التوزيع – فان الامر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لكى يقترب يومه .

ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لايمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لايمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية .

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

أولها : خلق قطاع عام وقادر ، يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيها : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكى هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

* * *

أن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لمجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الاساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل .

والتخطيط من هذا كله ينبغى أن يكون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن.. لكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا ، هذه المعادلة هى :

كيف يمكن أن نزيد الانتاج ؟

وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات .

هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب ايجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة يستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع نطاق الخدمات ، وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج .

وان الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه .

ان هذا التنظيم لابد له ان يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى لامركزية فى التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده .

* * *

ان الجزء الاكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من أجل الكفاية ، وانما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه

على استرداد المصالح الاحتكارية الاجنبية وتأميمها واعادتها الى مكانها الطبيعى والشرعى وهو الملكية العامة للشعب كله .

كذلك فان هذا النضال الوطنى – حتى فى ابان معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار ، أضاف لهذا القطاع العام كل الاموال البريطانية والفرنسية فى مصر ، وهى الاموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الأجنبية .

وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الأجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطنى – فى سعيه الى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقى – هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثوريتها العميقة المعبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر .

* * *

ان هذه الخطوات الجبارة التى مكنت القطاع العام من أداء دوره الطليعى فى قيادة التقدم ، رسمت خطوطا واضحة المعالم كما أرست حدودا أملاها الواقع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته وأهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا – فى مجال الانتاج عموما :

● يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج – كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا — فى مجال الصناعة :

● يجب أن تكـــون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها ، داخلة فى اطار الملـكية العــامة للشعب . واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخــاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

● يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار ، واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فان القطاع العــام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا — فى مجال التجارة :

● يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الــكامل للشعب ، وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العام ، وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات وفى هذا المجال ، فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب ، واذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فان القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخــاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

● يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانية القادمة — وهى المدة المتبقية من الخطة الاولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات — أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الاقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى ، على أن يكون مفهوما بالطبع ان

التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لايصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

رابعا — فى مجال المال :

● يجب أن تكـــون المصارف فى اطار الملكية العامة ، فان المال وظيفته وطنية لاتترك للمضاربة أو المغامرة . كذلك فان شركات التـــأمين لابـد ان تكون فى نفس أطار الملكية العامة صيـــانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا — فى المجال العقارى

● يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملـــكية الخاصة : ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال .. وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

وفى مجال ملكية الارض الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للـــكية الفرد لايتجاوز مائة فـــدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شامـــلا للأسرة كلها أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع .

على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيـــع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بثمن نقدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أوللغير .

كذلك فى مجال ملكية المبانى تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها — بوضع الملكية

العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال ، على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى وان كانت الزيادة فى الاسكان العام والتعاونى سوف تسهم بطريقة عملية فى مكافحة أى محاولة للاستغلال فى هذا المجال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ - بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته - تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى.

ان هذه القوانين - امتدادا لمقدمات سبقتها - كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ماكان يمكن اتمامها بالكفاية التى تمت بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيه .. لولا قوة ايمان الشعب ، ولولا وعيه ، ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها ان يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التى تمت بها ، والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى - قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها . .

ان ذلك كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته ، يثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداده بالعناصر المخلصة من أبنائه .. لتحمل أصعب المسئوليات وأكثرها دقة ..

ومن المؤكد ان الاجراءات التى أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد تمت – بعد أن بدت محاولة الانقضاض الرجعي على الثورة الاجتماعية – عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ..

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التي حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة .

ولقد أكدت هذه الاجراءات – يعني الحراسة – أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالي سواء كان طبقيا موروثا أو كان طفيليا انتهازيا .. على أنه من الواجب ألا يستقر في أذهاننا أن الرجعية قد تم الخلاص منها الى الأبد .

ان الرجعية ما زالـت تملك من المؤثرات المـادية والفكرية ماقد يغريها بالتصدي للتيار الثوري الجارف ، خصوصا في اعتمادها على الفلول الرجعية في العالم العربي المسنودة من جانب قوى الاستعمار .

ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعي مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .

* * *

وانه لمن الأمـور البالغة الأهمية أن تتخلص نظرتنا الى التـأميم من كل الشوائب التي حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به .

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية – كما ينادي أعداء الاشتراكية – وانما

هو توسيع لاطار المنفعة وضمان لها فى الحـــالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب .

كذلك فان التأميم لا يؤدى الى خفض الانتـــاج ، بـل ان التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق أهداف الانتاج أو فى رفع مستواه النوعى ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الأخطاء فلابد لنا أن ندرك أن الأيدى الجديدة التى انتقلت اليها المسئولية فى حاجة الى المران على تحمـل مسئولياتها ، ولقد كان محتما على أى حال أن تنتقل المصالح الـــكبرى الوطنية الى الأيدى الوطنية حتى وان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم — كما تنـادى بعض العناصر الانتهازية — عقوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغى بالتالى ممارسته فى غير أحوال العقوبة .

ان نقل أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم .

* * *

على أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لايمكن أن تلغى وجود القطاع الخـــاص .

ان القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه ، وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد — كما كان فى الماضى — على الاستغلال الطفيلى .

ان الازمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الأمر

من كونه وارثا لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزح ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر .

لقد تعود رأس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حفنة من الرأسماليين ليسوا فى معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار ..

كذلك فان الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى الأبد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة فى الثروة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير .

* * *

ان التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق للقوائم التى تستند اليها الديمقراطية السليمة ، وهى ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالى — حتى وان تصورنا امكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية القائمة الآن — لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع .

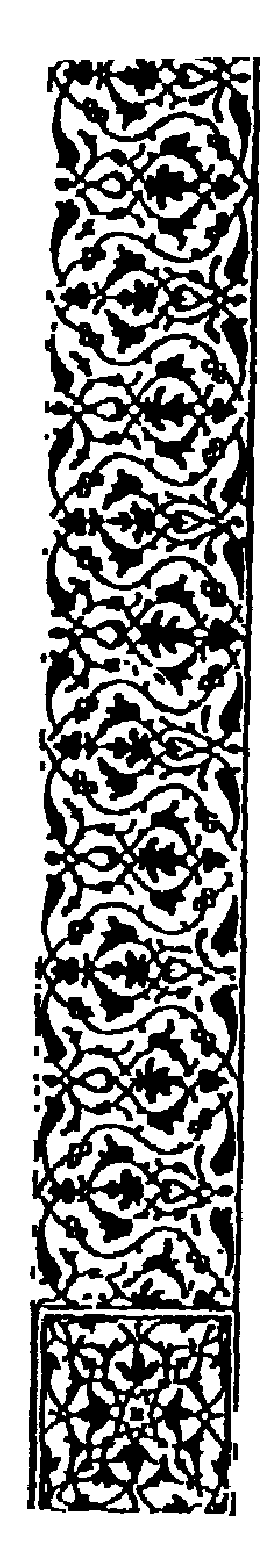
ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى ، والقضاء على كل أمل فى التطور الديمقراطى .

لكن الطريق الاشتراكى – بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلميا، وبما يتيحه من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات – يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق الا بأنهاء كل قيد للاستغلال يحد من حريته .

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية ، وبهما معا تستطيع ان تحلق الى الآفاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب .



الباب السابع

الانتاج والمجتمع

لقد مضى إلى غير رجعة ، ذلك الزمن الذى كان مصير الأمة العربية ، وشعوبها ، وأفرادها ، يتقرر فى العواصم الأجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو فى قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة .

ان الإنسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الإنسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية ، تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

* * *

والهدف الذى وضعه الشعب المصرى أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الأقل كل عشر سنوات ، لم يكن مجرد شعار ، وإنما كان

حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف ، والسابق إلى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان .

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتـاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

وإذا كانت محـاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة ، فإن ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه فى عملية الانتـاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة ، برغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقـدرة الشعب المصرى يجب أن توضع موضع الاختبار إيجابيا بالتزامه هذا الهـدف الذى ينبغى وضعه دائما أمام النضال الوطنى ، بل ان المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى إلى أقل من عشر سـنوات بكل المسافة التى يطيق الجهد الوطنى تحملها .

ان الوصول إلى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، ودون ماتضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد .

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعتصر قواهم تحت ضغط المسئولية ،

وإنما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والأمين فى اطار الأهـداف الانتاجية للخطة ، وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها إلى صنع المجتمع الجديد ، وما يمكن لهذا الفكر أن يطوره من قيم أخلاقية جديدة ومعان انسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهودا جبارة فى ميـادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير . . . وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العـامة ، وإنما هو يؤمن – استنادا إلى الدراسة وإلى التجربة – بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالإقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل إلى ملكية الأرض ، وإنما الواقع أن هذه النتيجة نبعت من الظـروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتى أكدت قدرة الفـلاح المصرى على العمل الخلاق ، إذا ما توفرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى – على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة – قد وصلت فى قـدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم ، خصوصا إذا ما أتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التـاريخ ، توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

ومن هنا فإن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض إلى الملكية العامة ، وإنما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى ، على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب ، وإنما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى، الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ، وتصل به إلى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج . ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وجهده ، وكده المتواصل .

ان المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك .

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

كذلك فإن هذا الهدف — فضلا عن أهداف زيادة الانتاج — كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى والتى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة ، والاقتصادية ، والنفسية ، لكى يبنيه .

ان هذا السد أصبح رمزا لإرادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ، كما أنه رمز لإرادته فى إتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين ، لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى .

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة . هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك ، لا يمكن تعزيزه إلا بالتعاون الزراعى وإلا بالتوسع فى مجالاته إلى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا قويا نشطيا .

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق اليها معركة الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

الأول : الامتداد الأفقى فى الزراعة ، عن طريق قهر الصحراء والبوار . .

ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة .

ان الخضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل ، وينبغى الوصول إلى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه ، إلى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ، ليملكوا فى أرض وطنهم ، والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق ، إلى ملكية الأرض .

الثانى : هو الامتداد الرأسى فى الزراعة ، عن طريق رفع انتاجية الأرض المزروعة .

ان الكيمياء الحديثة قد لمست ثوريا طرق الزراعة وأساليبها وذلك بواسطة الأسمدة ، والمبيدات الحشرية ، واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فإن هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح دعما محققا .

كذلك فإن هناك احتمالات كبيرة وراء إعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

الثالث : ان تصنيع الريف – اتصالا بالزراعة – يفتح فيه أبعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغى أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ، ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل – فى حد ذاته – هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمته .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولها فى الريف ذاته وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

* * *

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم .

ان هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف

من جديد وتصنع منها قماشا حضاريا يقرب القرية إلى مستوى المدينة .

ان وصول القرية إلى المستوى الحضـــارى ليس ضرورة عدل فقط ، ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد فى القرية من غير تعال عليها ، ومن غير خيلاء .

ان وصول القرية إلى مستوى المدينة الحضارى - وخصوصا من الناحية الثقافية - سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد . وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهـــددها وهى مشكلة تزايد عدد السكان .

ان الادراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد ، سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب .

* * *

ان الصناعة هى من الدعامات القوية للكيان الوطنى . وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى ، والاجتماعى .

والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المـــدروس ، وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة ، تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيـــا ، وأن يأخذ فى اعتبـــاره جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، فى معركة التطوير الكبرى .

فمن الناحية الاقتصادية :

ينبغى أن يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم .

ان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة . وانما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ، ويعطى الصناعة المصرية الجديد الذى تأخذ به مركزامتياز يعوض الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هى عليه الآن من تفوق .

وينبغى فى هذا المجال أن يطرح الرأى القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة — خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه — لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الرأى قد يكون صحيحا فى المدى القريب ، ولكن أثره يتلاشى تماما فى المدى الطويل . فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج .

وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع وبالتالى يتيح فرصا أوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود .

ان الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق ، الى أقاصى الأرض المصرية .

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها .

ولقد طال اهمال مساحات شاسعة من الأرض ، لم تزد الجهود التى وجهت اليها حتى الآن ، عن مجرد خدوش على سطحها .

أن العمل العلمي الصناعي وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها ، وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم .

ان هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة ، وان أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعات الثقيلة ، فبها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضاعفة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات الاستهلاكية ، إن هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك .. وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبى ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد الى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية — فى ضمن الصناعات الاستهلاكية — تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى ، بارتفاع مستوى المعيشة فيها .

وبصورة شاملة ، فان الصناعة يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا . أو تصنيعا كاملا ، فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتـــاج ، ويحقق مواجهة مطالب الاستهـلاك ، كما أنه يتيح الفرص للأيدى القـادرة على العمل ، والتى تطلبه كحق انسانى مقدس ، وفى نفس الوقت فهـو مصدر للنقد الأجنبـى الذى يواجه المطالب المـتزايدة لمعركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية :

فان الصناعة مسئولة عن اقامة التـوازن الانسانى الذى لابد منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

ان الفلسفة التى قامت عليهـا سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهــدف بالتوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهـلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثـابتة للكيان الصناعى الشامخ ، لكن بنـاء الصناعات الثقيلة — مع الأولوية المحققة التى يجب أن تمنح له — لايجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة وأغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل — من غير مـبرر حقيقى — امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعـة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل فى مصر تطويرا ثوريا بعيـد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت براجها المنظمة فى مصر ،

كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ، ولم تجعل العمل ملكا للآلات .

لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للاجور ، واشتراكا ايجابيا فى الادارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل ، وعلى هذا الأساس فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية ، لابد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج التى وضعها المجتمع كله تحت ارادته .

لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان ، وبالاشتراك فى الادارة والارباح — مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا يلغى دور التنظيمات العمالية ، وانما هو يزيد من أهمية دورها ، انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج ، الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال. كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى ، وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ، ونفسيا وفكريا ، من أوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد ، لم يعد لها الآن من مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى ، وغير طاقتهم على العمل من أجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

* * *

ان التوسع فى طاقات القوى المحركة ، وفى اقامة هياكل الانتاج الرئيسية هو أساس الانطلاق نحو الاهداف الجديدة للانتاج ، فى الزراعة وفى الصناعة معا.

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا ، من التخلف الذى كان الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى .

ان الوطن كله ينبغى أن تغطيه – بكفاية – شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات ، فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع أن تقوم بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ومن ثم تؤدى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه .

ان اهتماما خاصا يجب أن يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد يقع فى قلب

العالم البحرى ، ويطل على أعظم بحاره أهمية من نواحى الاقتصاد والسياسة وهما البحران الأبيض والأحمر .

* * *

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتح امكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم – بجانب القطاع العام – بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتحه من مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص . وانما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الأول – خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على آثار احتكار الفرص للقلة على حساب الكثرة ، ويساهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينها ويفتح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير .

والهدف الثانى – زيادة كفاية القطاع العام الذى يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع ، يؤكد قوة الدفع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية

ان تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التى صنعها الاستغلال الذى ألقى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص ، وبالتالى فان الطريق أمام هذا القطاع الآن لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن أو ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير.

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قد قضت على آثار الاستغلال ، وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى ، الذى يخدم المصلحة العامة للتطوير كما يخدم مصلحة أصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون فى خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل وعلى حماية الاحتكار الذى ينفى كل احتمال للمخاطرة وهى الحجة التى يستند اليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح .

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التى كانت قائمة بها لم تكن تقدر على مسئوليات الأمانى الوطنية فى أن الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة . ان اعادة توزيع الثروة لا تعرقل طريقة التنمية وانما هى تنشطها من حيث هى تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام ، وان هذه السلطة هى التى

تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وانهـــا قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه .

ولكن حماية الشعب واجبها الاول .

* * *

ان رأس المال الأجنبي ودوره في الاستثمار المحلي أمر يمكن الاستطراد اليه في هذه المرحلة .

ان رأس المـال الأجنبي تحيط به — في نظر الدول المتخلفة ، خصوصا تلك التي كانت مستعمرات فيـما مضى — سحب من الشكوك والريب .

ان سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع في ظلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده .

ان الأمر يتطلب وضع أولويات هي في الواقع من خلاصة التجربة الوطنية ، كما أنها تأخذ في الاعتبار طبيعة رأس المال العالمي الذي يفضل دائما أن يجرى وراء المواد الخام البكر في مناطق لم تتهيأ للنهوض الاقتصادي والاجـتماعي ، حيث يستطيع في ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

ومن هنا فان التطوير الوطني — في الدرجة الاولى — يقبـــل كل المعونات الأجنبية غـــير المشروطة ، التي تساعده على تحقيق أهدافه . وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقـــدميها مهما كانت ألوان أعلامهم .

وفي الدرجة الثانية فان التطوير الوطني يقبل كل القروض غير المشروطة التي يستطيع أن يفي بهـــا دون عنت أو ارهاق ، والقروض — بالتجربة —

طريقة واضحة فى حدودها ، فان مشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وبعد سداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطنى - فى الدرجة الثالثة - مستعد للقبول باشتراك رأس المال الأجنبى فى أوجه نشاطه الوطنى كستثمر ، على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التى تقتضى خبرات جديدة ، يصعب توفرها فى المجال الوطنى .

ان قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبى فى ادارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا - والى غير حد - الى المستثمرين ، وذلك أمر يجب الا يترك على اطلاقه .

ان الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة .

ثم يأتى دور القبول بالاستثمار الأجنبى فى الأحوال التى لا مفر فيها من قبوله فى النواحى التى تتطلب خبرات عالمية ، فى مجالات التطوير الحديث .

ان شعبنا فى نظرته الثورية الواعية يعتبر أن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التى مازالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ يرى أن الدول ذات الماضى الاستعمارى ملزمة أكثر من غيرها ، بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعض ما نزحته من ثروتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختيارى على الدول المتقدمة .

وهو أقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات الماضى الاستعمارى تعوض به الذين استغلتهم عن طول استغلالها لهم .

ان الانتاج كله للمجتمع ، فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هى توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج ، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن أن تضاف اليها بالعمل الوطنى مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .

ان تكافؤ الفرص وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها :

أولها : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى . وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ، ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن . فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع فى التأمين الصحى ، حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

وثانيها : حق كل مواطن فى العلم بقد ما يتحمل استعداده ومواهبه .

ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ، كذلك فان العلم هو

الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة أفكار جديدة اليه كل يوم، وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ثالثها : حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه ، ان العمل — فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان — تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بحكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها : ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

* * *

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولابد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

ان الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولابد أن تتوفر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، مجددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى .

* * *

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما اخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمانا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة ، تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر .

* * *

ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

أن رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين — ضد طبيعته وروحه — لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

* * *

لقد كانت جميع الاديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التى أرادت احتكار خيرات الارض لصالحها وحدها ، أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه مايتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان .. ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم .

ان الله — جلت حكمته — وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل فى الدنيا والحساب فى الآخرة .

وينبغى لنا أن نذكر دائما أن حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضـــال .

ان العبيـــد يقدرون على حمـــل الاحجار ، وأما الأحرار فهم وحـــدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمـان . والايمـــان بغير الحرية هو التعصب . والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ، ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان .

ان الحرية وحـــدها هى القـــادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعـــه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه المقتدر .

ان حرية كل فرد — فى صنع مستقبله ، وفى تحـــديد مكانه من المجتمع ، وفى التعبير عن رأيه ، وفى اسهامه الايجـابى فى قيـــادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله — حقوق أساسية للانسان ولابد أن تصونهـــا له القوانين

ولا بد أن يستقر فى ادراكنـــا أن القـــانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها .

كذلك لابد أن يستقر فى ادراكنـــا أنه لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من براثن الاستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية، بل هى مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرصة المتكافئة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقى الذى يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله .. بأن يفتح من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للاخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار .

ان ازالة التصادم الطبقى ، الناشيء عن المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم ، لا يمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التى سعت اليها قوانين يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .

ان هذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر .

* * *

ان الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة وبنفس المقدار ، فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها .

ان حرية الكلمة هى المقدمة الأولى للديمقراطية .

وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها .

وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من صوره .

كذلك فان حرية الصحافة وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

ان الديمقراطية السليمة ، بمفهومها العميق تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها الى أداة شعبية ، ولكن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيبا أمينا على أداة الارادة الشعبية شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية .

* * *

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لمواده ونصوصه ، بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا .

ان كثيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف ، وان أول مايعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضا - وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية - لا بد أن يسايرها فى اندفاعها الى التقدم ولا يجب ان تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة فى حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من غير حواجز ولا عوائق .

* * *

ان هذا المجتمع الجديد الذى يبنيه الشعب العربى فى مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق فى عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن تحمى

عمليـــة بناء المجتمع ضد الأخطار الخـــارجية ، كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من أجـــل ذلك فان الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائمـــا فى وضع الإستعداد وفى مكان القوة وفى الموضـــع الذى تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى .

ان القـــوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، يجب أن تمـــلك تفوقا حاسما فى الـــبر و البحر والجـــو ، قادرا على الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية التى تقـــع مسئولية سلامتهـــا فى الدرجة الأولى على القـــوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه القـــوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث ، وان تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبـح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك فى أن التقدم الذاتى هو فى جوهره أعظم أنواع الدفاع عن النفس ضـــد الاخطار المتربصة ، لكن علينا أن ندرك أننـــا نعيش فى منطقة مفتوحة للاطماع الباغية . وان من أول أهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

ان الجمهورية العربية ، بالذات ، طليعة النضال العربى التقدمى ، وقاعدته وقلعته المحاربة هى الهدف الطبيعى لجميـع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

ان قوى الاستعمار العـــالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضـــع الارض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج ، تحت سيطرتها العسكرية ، حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها .

ولقد وصل التآمر الاستعمارى الى حـــد انـــتزاع قطعة من الارض العربية

فى فلسطين قلب الوطن العربى ، واغتصابها — دون ما سند من حق أو قانون — لصالح اقامة فاشستية عسكرية لاتعيش الا بالتهديد العسكرى ، الذى يستمد أخطاره الحقيقية ، من كون اسرائيل أداة للاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ وبالواقع ، هى الدولة العربية الوحيدة فى الظروف الحالية ، التى تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال ، وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية ، التى تتمكن بها من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

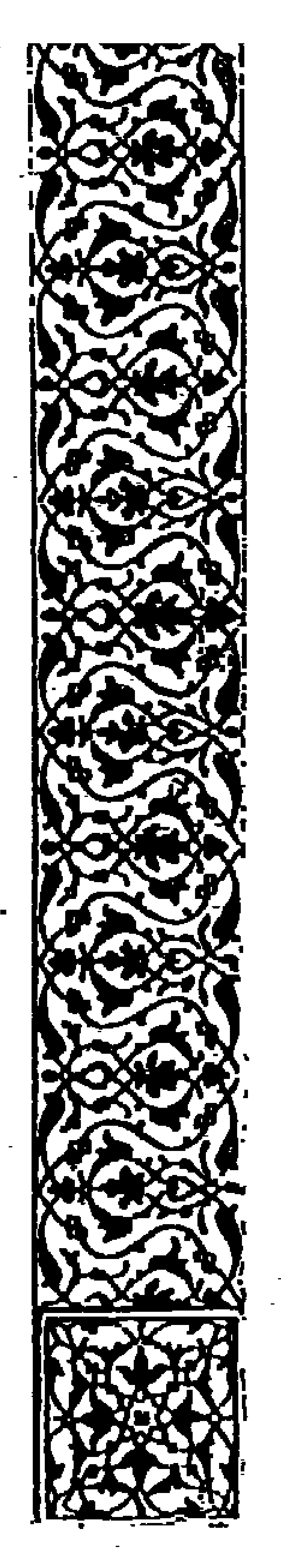
ويجب أن يكون نصب أعيننا دائما ألا تطغى احتياجات الدفاع على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية ، لا يقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هى القلب الذى يغذى اليد الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ، ويمكنها من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن أن الحرية للوطن والمواطن ، تتوفر قبل كل شىء بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب — الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه العظيمة وتسود على العالم الذى نعيش فيه — أن يكون مستعدا باستمرار — من أجل حرية الوطن والمواطن — أن يدعم السلام بالقوة .



الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله



ان العمل الإنسانى الخلاق هو الوسيلة الوحـــيدة أمام المجتمع لـكى يحقق أهدافه .

العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة .

ان العمل الإنسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى.

لقد استطاعت مجتمعات أخرى فى قرون سابقة أن تحقق انطلاقها بتوفير الاستثمارات التنمية الوطنية عن طريق نهب أموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودى من أجل غيرها .

وفى مجتمعات أخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيهـــا الطبقة العاملة — بطريقة تتنافى مع الإنسانية — لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية أو الأجنبية .

كذلك تحقق فى تجارب أخـــرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذى لم تستطع أن تراه ، أو وصلت اليه وهى تحمل على قلبهـــا أقفالا من الـكبت النفسى ، وتؤرق خيالاتها أشباح من الإرهاب والطغيان .

ان طبيعة العصر لا تحتمل ذلك كله الآن .

ان البشرية تنبهت إلى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه .

والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة إلى تحقيق أهداف الانتاج .

والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية كلها أمرا ممكنا وقابلا للتحقيق .

كذلك فإن طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل القديمة أمرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد .

ان العمل الوطنى على أساس الخطة لا بد أن يكون محددا أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها . بل إن مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه حتى يستطيع ان يعرف - فى أى وقت من الأوقات - مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة — فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية — إلى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الانتاج .

ان ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعا ، بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب الزمن وحساب التكلفة . وإلا أفلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للأخطار .

والأمر كذلك أيضا فى برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها — هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول إلى الأهداف — هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى ، من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة ، إلى وضوح ذهنى وعملى يربط الإنسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل إلى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات ، بل يجب أن تصل اليهم بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الرأى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى .

ان الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على نجاح التجربة . كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق ، امكانيات أكبر لتحقيق النجاح .

وإنه لمن ألزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع ، يسهل حفظها للمستقبل ، كما أنها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه .

ان ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال ، وإنما ينبغى تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لآفاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى . ان هذه الذخيرة سوف تسهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها .

ان فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة ، على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية ، وخصوصا بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سليما إلى أهدافه إلا بطريق الديمقراطية .

ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج ، وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار ، أن يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

* * *

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الأهداف الكبيرة للعمل .

ان أى محاولة لاخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهـاية نضال الشعب و جهده للوصول إلى التقدم .

و اذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فإنها لا تـكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها القيادة فقط ، و انما هى فى نفس الوقت تـكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالى يصبح لامفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ، ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى ، لـكن ضرورتها أوجب ، فى فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى . ولـكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصـدون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تـكون الطريق الفعـال لتجنيد عناصر كثيرة ، قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى ، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لأهداف النضال .

أن ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لإعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لا تشكل خطرا على أمن النضال الوطنى ، بل انها صمام الأمان له ، فإنها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فإن ممارسة الحرية تخلق القيـادات المتجددة للعمل الثورى ، وتوسع هذه القيـادات وتدفعها دائما إلى الأمام ، وتخلق قيادة من التفكير

الجماعي القادر على صد نزعات التحكم الفردي ، ومن ثم فهي توفر للعمل الوطني ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالإكراه والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هي الإحساس بمطالب الشعب . والتعبير عنها وإيجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها .

ولابد في الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية إلى قواعدها ، وتأكيد مسئوليتها أمام المنابع الأصلية لقوتها . ولابد لنا أن نذكر دائما أن القواعد الشعبية مفعمة بالثورية الطبيعية وأن ثورية القواعد والحاحها الدائم من أجل التقدم سوف يكون قوة دافعة لثورية القيادة :

* * *

ان تحريك طاقات الشعب إلى العمل لا يجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير في الأمل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى إلى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من ألزم الواجبات في تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول إلى الأهداف المرجوة . ان مجرد التغيير الثوري في أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير ولكن الجهود المتواصلة هي وحدها القادرة على الوصول إلى الأحلام .

وليس من حق أحد في هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى وإنما تقتضي الأمانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها .

ان ذلك أمر ينبغي وضعه موضع الاعتبار طول الوقت . وينبغي أن

يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ، وتقــدير فى الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسئولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

* * *

والمراهقة الفكرية خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه . ان الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات أو قوالب تحد قــدرته على الانطلاق ، أو تشيع فيه روح التردد . إنما يقللون من قوة المجتمع . بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق ، المنبعث من الواقع الوطنى .

ان التقدم الوطنى لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .

ان تحرير الطاقات الخلاقة لأى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ، ويرتبط بالطبيعة ، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العــالم الذى يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ ، وإلا كان يتقدم إلى الفراغ ذاته .

ان الخطر فى المراهقة الفكرية فى هــذه المرحلة إنما يخلق نوعا من الإرهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ .

* * *

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة ، لا بد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب .

ان الثروة التى يملكها هذا الوطن – صانع الحضارة – من الخــبراء والفنيين فى جميع المجالات قيمة هائلة لا بد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفى بعض الأحيان فإن هذه القيادات فى حاجة إلى حمايتها من نفسها .

ان هذه القيـــادات قد تقع فى خطأ توهم أن المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى ، تحل خلال التعقيدات المكتبية و الإدارية .

ان هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعده .

انها قادرة لو تركت لخطأ وهمها أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجمد وصول نتائجه إلى الجماهير التى تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الإدارى ترتكب غلطة العمر إذا ما تصورت أن أجهزتهـــا الكبيرة غاية فى حد ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست إلا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم إلى الجماهير .

* * *

وبنفس المقدار فإن التنازع على السلطات يؤدى إلى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى ، إذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى ، تجمد عملها وتلغى آثاره . كذلك فإن تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالفعل امام الشعب.

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقانون الثورى الذى صدر بأن : « يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد » ، ان ذلك لم يكن اجراء عدل فقط .. ، ولكنه كان محاولة للوصول الى ان يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

* * *

والقيادات الجديدة لا بد لها ان تعى دورها الاجتماعى. وان اخطر مايمكن ان تتعرض له فى هذه المرحلة هو ان تنحرف ، متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

ان قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجة ايضا الى ان تؤمن بان الاسراف - حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية - هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثورة الشعب التى هى وقود معركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لا مبرر لها كما انه يشمل فى الوقت ذاته عـدم تقدير المسئولية فى دراسة المشروعات الجديدة ، ويمتد الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغييرات الكبرى ومن اخطارها ، ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .

ان العمل الثورى لا بد له ان يكون عملا علميا .

ان الثورة ليست عملية هـدم انقاض الماضى ، ولكن الثورة هى عملية بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الامة عن كبتها الطويل ، ولكنها لا تتغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للادارة الثورية ، ومن هنا يبدأ الدور العظيم الذى لا بد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به .

ان الشعب هو قائد الثورة . .

والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى تقدما مأمون العواقب .

وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة لكنها تخطىء عشرات المرات .

ان مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع ان تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل ، تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست ابراجا عاجية ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع ان يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

ان الامم التى أرغمت على التخلف . اذا ما استطاعت أن تبدأ — الآن — معتمدة على العلم المتقدم . . تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل . ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم .

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة ان تتحمل اعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه

المرحلة ، على ان بلوغ النضال الوطنى لاهـدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم .

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها . ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقا لرغيف الخبز الذى نريده .

اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة .

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف — مع أن ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فرضته علينا — كثيرا وما زال يكلفنا الكثير ، لكننا مطالبون الآن — وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا — أن نبدأ الفجر مع الذين بدءوه .

ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا .

ولكن الطاقه الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنـع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

* * *

على أنه يتعين علينا ان نذكر دائما ان الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما أنها تسلحها بدروع من الصـبر والشجاعة تواجه بهما جميـع الاحتمالات ، وتقهر بهما مختلف المصاعب والعقبات .

وإذا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبـل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .



الباب التاسع

الوحدة العربية



ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وفى دعمه وحمايته تمتد لتشمل الامة العربية كلها .

ان الامة العربية لم تعد فى حاجة الى ان تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها.

لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته .

يكفى ان الامة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى ان الامة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفى ان الامة العربية تملك وحدة الامل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير .

ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها ـ مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية — ينظرون الى الامور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو فى حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى .

واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية فى كل مكان من العالم العربى . والتجمع الذى تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية فى العالم العربى هو الدليل

على وحدة التيارات الاجتماعية ، التى تهب على الامة العربية ، وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحدود المصطنعة .

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الامل الواحد فى كل مكان من الارض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح المتحدة فى كل مكان من الأرض العربية ، هو فى حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما هــو دليل على التفرقة .

ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الامة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات .

ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهــذا المفهوم السطحى للوحـــدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة .

ان وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية فى الامة العربية كلها .

واختلاف الاهداف عند الفئات الحاكمة هــو صورة من صور التطور الحتمى الثورى واختلاف مراحله بين الشعوب العربية .

لكن وحدة الهدف عند القواعد هى التى ستتكفل بسد الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور .

ان وحـــدة الامة العربية قد وصلت فى صلابتها الى حـــد انها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن ان تدل اساليب الانقلاب العسكرى ، ولا اساليب الانتهازية الفردية ، ولا اساليب الرجعية المتحكمة ، على شىء الا على دلالتها بان النظام القديم فى العالم العربى يعانى جنون اليأس ، وأنه يفقد أعصابه تدريجيا وهـــو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى اهدافها .

ان وحدة الهدف لابد ان تكون شعار الوحدة العربية فى تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .

ولا بد أن ينبذ الشعار الذى جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطنى هى مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .

ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون ان يدرى ساهم فى تقريب يوم الثورة الاجتماعية ، وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغلة يوجهها ويحركها .

وليس من شك ان الثورات الاصيلة تستفيد من حركات خصومها فى مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه . وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا . تأكيدا لانتصار الثورة السياسية فى بقية اجزاء الوطن العربى ودعما لحق الانسان العربى فى حياة اجتماعية افضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى .

* * *

والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد . ويحتاج الى حكمتها العميقة بقدر حاجته الى ثوريتها وارادتها على التغيير الحاسم .

ان الوحدة لا يمكن — بل لا ينبغى — أن تكون فرضا ، فان الاهداف العظيمة للامم يجب ان تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها .

ومن ثم فان القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عمــلا غير اخلاقى فحسب .. ، وانما هو خطر على الوحــدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم بالتالى فهو خطـر على وحدة الامة العربية فى تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحـــدة لا مناص من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير .

ان أى حكومة وطنية فى العـــالم العربى – تمثـل ارادة شعبها ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى – هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

ان أى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين – أو أكـثر من شعوب الامة العربية – هى خطوة وحــدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى اعماق الأرض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هـــذا الهدف ليساعد عليه وضـوح المسائل التى لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما فى هذه المرحلة من النضال العربى .

ان الدعوة السلمية هى المقدمة .

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هـو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة .

ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه – كما أثبتت

التجارب — فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعنها من الخلف .

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية . . هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية .

ان جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . وما تركته دسائسه ومناوراته من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

والجمهورية العربية المتحدة — وهى تؤمن بأنها جزء من الامة العربية — لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لا بد لها ان تحرص على ألا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح .

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر ان واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب ان تظل فى اطار المبادىء الاساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى اهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

كذلك فان الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بان تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى .

انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة .

لكنها فى نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .

ان ذلك لا يؤثر - ولا ينبغى له ان يؤثر - على قيام جامعة الدول العربية ، وإذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تحمل الشوط العربى الى غايته العظيمة البعيدة ، فانها تقدر على السير به خطوات .

ان الشعوب تريد أملها كاملا .

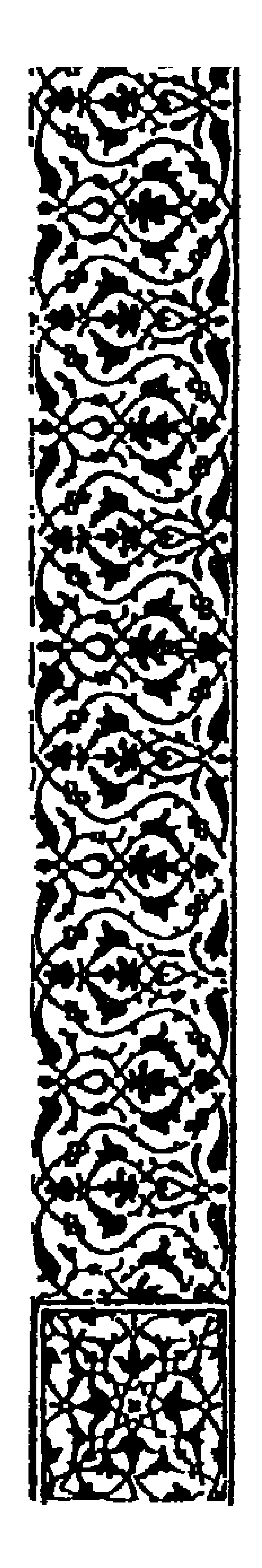
والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة الحكومات - لا تقدر ان تصل الى أبعد من الممكن .

ان الممكن خطوة فى طريق المطلوب الشامل .

ان تحقيق الجزء مساهمة فى تقريب يوم الكل .

لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على الا يكون هناك - تحت أى ظرف من الظروف - وهم تحميلها أكثر من طاقتها العملية التى تحددها ظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة ، لكنها فى نفس الوقت - تحت أى ستار وفى مواجهة أى ادعاء - لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .



الباب العاشر

السياسة الخارجية

ان السياسة الخـــارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هي انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني .

ان أي سياسة خارجية لأى وطن من الأوطان لا تكـــون انعكاسا أمينـــا وصـــادقا لعمله الوطني ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه وتصبح نفـــاقا واتجارا بالشعارات .

ان تلك هي المهزلة التي تقع فيها الحـكومات الرجعية حين تحاول التضليل أن تستعير سياسة خارجية- براقة لا تكون صدى للواقع الوطني وتعبيرا عنه .

ان الشعوب الواعية تفضح هذه الحـــكومات وتقتص منها حساب الضلال الذي حاولت أن تزيفه عليها .

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني ، تمتـــد في ثلاثة خطوط حفرت مجراها عميقا ومستقيـها بنضال شعب باسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها .

ان الخطوط الثلاثة العميقة في السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبيرا عن كل مبادئها الوطنية هي :

الحرب ضـــد الاستعمار والسيطرة بكـــل الطاقات والوسائل ، وكشفه في جميع أقنعته ، ومحاربته في كل أوكاره .

والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .

ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء ، فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره .

* * *

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة فى حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا مازال أسطورة فى تاريخ نضال الشعوب .

ان شعبنا كشف الاستعمار العثمانى وقاومه برغم التحايل عليه بأستار الخلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى أرغم المغامر الذى دوخ أوربا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الأبيض الى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استعملت أسرة محمد على .

وتدافعت موجاته الثورية واحدة أثر الأخرى حتى جرفت أمامها — بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة — كل الحواجز التى أقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات هى الأمبراطورية : العثمانية . والفرنسية . والبريطانية . . وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا غاليا لانتصاره على الاستعمار ، لكنه فى النهاية حصل على النصر الذى برر أمام التاريخ ، كل التضحيات وشرف مقدارها .

وبعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ، وفى طريق الشعب الى التقدم الثورى ، داست الجموع المنتصرة بأقدامها بقايا العهد الملكى الدخيل ، ودكت حصون الاقطاع ، واجتثت جذور الرجعية .

لقد كانت تلك كلها هى الركائز التى ثبت الاستعمار عليها وجوده فوق أرضنا . وبانقضاض شعبنا عليها وتدميرها فان الوجود الاستعمارى فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ، ومن ثم كانت الخطـوة البـاقية هى ارغام قواته على الرحيل وراء البحر بعد أن طوت أعـلامها ، وابتلعت كبرياءها .

ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العـدوانية على الجلاء مرتين فى عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصل فى نضالنا الوطنى .

ان الاستعمار الذى جـلا عن أرضنا – طبقـا لاتفاق تم تنفيـذه فى يونيه سنة ١٩٥٦ – مالبث أن عاد فى اكتوبر من نفس العام متصوراً انه قادر على اخضـاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضـوعا لارادة المستعمرين .

ان شعبنا الذى عقـد العزم على حماية استقلاله ، ورفض كل الحيـل الاستعمارية التى حاولت أن تجـره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقـاومة هائلة فى الشرق الاوسط كله ضد حلف بغداد حتى أسقط ، لم يتردد فى مواجهة العدوان المسلح الثلاثى الذى أقدمت عليه اثنتان من دول العالم الكبرى زحفت عليه من القاعدة الاستعمارية التى خلقتها المؤامرات الرامية الى ارهاب الامـة العربيـة وتمزيقها وهى اسرائيل .

ان الاستعمار فى معركة السويس ، كشف نفسه ، وكشف قواعـده وكشف أعوانه .

ان الاستعمار انقض على شعب مصر بالسلاح لان الشعب المصرى حاول

أن يحقق استقلاله ويبنى تقدمه من أحــد موارده الوطنية التى طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائده وقيمته .

ان الشعب المصرى باسترداده قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته فى الصميم ، وأثبت صلابته — بتحمله العنيد لتبعات اصراره الى حــد قبول المعركة المسلحة — فى وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصرى — بثباته الرائع وبقتاله المرير ضد الغزو — استطاع أن يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل فى التطور الدولى .

ولقد كان التحول الرائع فى المعركة نقطة فاصلة فى حركات التحرير .

ان الشعب المناضل الذى كان يواجه الطغاة الكبار وحده ، لم يعد وحيدا .

وانما انقلب الموقف رأسا على عقب ، نتيجة للمقاومة الوطنية الباسلة .

ان الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه ، وجدوا انفسهم فى عزلة عن الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا تشد أزره وتلوح له بأيديها تحية له وتضامنا معه .

ان الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس أنهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة .

ان نهاية هــذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العــالم تحققت بفضل نضال شعبنا .

ان الاستعمار الذى ما زال متمسكا بأهدافه غير أسلوبه .

ان شعبنا كان بالمرصاد لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها .

ان اصرار شعبنا على محاربة الاحلاف العسكرية – التى تريد أن تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار – كان صوتا عاليا بالحق ارتفع فى جميع المجالات منبها ومحذرا .

ان اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى ، هو تصميم على تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب . وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلى فى افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعمارى مدمر .

ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، ان الاستعمار فى واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصرى الا لونا من الوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها فان التمييز بين الناس على اساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم .

ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون أساليبه ، يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم ، وانما يلحقون الاذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .

* * *

ان شعبنا لم يدخر جهدا فى سعيه نحو السلام .

ان السعى نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية أصبح لها الآن من قوة الاشعاع ما يضىء الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى أعمال مؤتمر باندونج وانجاحه ، والذى شارك فى أعمال الامم المتحدة وحاول عن طريق هذه الاداة الدولية

العظيمة دفع الخطر عن السلام اثبت شجاعة فى الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وافريقيا ، نفس اللغة التى تكلم بها أمام الكبار الاقوياء فى الامم المتحدة .

ان شعبنا فى دعوته الى السلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام ، لأنه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على أرضه .

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .

ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرته على الاستمرار فى معركته المقدسة من أجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هوالذى سلح شعبنا بشعار «عدم الانحياز والحياد الإيجابى» .

ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو تحية عظيمة لإخلاص شعبنا فى خدمة السلام ، ان الدعوة الأولى لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز هو هذه الدعوة التى صدرت من القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت فى نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهج الذى سلكناه فى خدمة السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له .

بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعارعدم الإنحياز والحياد الإيجابى

ليستروا به أمام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات الحرب والإستعمار – انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذى كان رائدا فى رفع هذا الشعار عن ايمان وفى النضال من أجله – عن حاجة حقيقية اليه نابعة من صميم كفاحه لإحراز التقدم .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الإستعمار . . ضد الإستغلال .

وهو استطراد منطقى للعمل من أجل السلام . . لتوفير الجو الأمثل للتطوير .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمى والرخاء الإنسانى .

ان المعارك الدولية التى خاضها شعبنا انما كانت معارك دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الأمة العربية التى يشعر بانتمائه الحيوى اليها ، انتماء الجزء إلى الكل .

ولقد رفع شعبنا – حتى فى أحلك ظروف المعارك القاسية التى أرغم على خوضها – شعاره الخالد « السلام لا الأستسلام » ايماءة واضحة الى أنه يقبل التعاون الدولى ولكنه يقاوم السيطرة .

ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ . وان التعاون الدولى من أجل الرخاء أقوى ضمانات السلام العالمى .

ان السلام لا يمكن ان يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التى تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التى فرض عليها التخلف .

ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى بعد الخطر الأول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء هو الأمل الوحيد فى تطور سلمى يقرب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بديلا عن سموم الكراهية .

ان التعاون الدولى من اجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الانسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعمارى .

ان التعاون الدولى يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية أن تتحرك عليها .

انه يشمل فتح الأسرار العلمية للجميع . فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع أن تخدم قضية التطور وتضىء جوانب التخلف المظلم .

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التى توجه الى صنع الأسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أ ن تترصد لها وتتربص بها .

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الأقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم .

ان شعبنا يمد نواياه المعززة بالأعمال لتحقيق التعاون الدولى عبر كل المحيطات والى كل الأقطار .

وإذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن اسيوى افريقى ، ويؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحي وثيق يشده الى العالم الإسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة .

* * *

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم . وانما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لأفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والإقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السلام كبدأ ، ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذ ين يشاركونه نفس الاعتقاد .

ان شعبنا يعتقد فى رسالة الأديان وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الأمم المتحدة .

ان فقرات كثيرة فى هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

* * *

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية الحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق امانيه .

إعلان الميثاق

وفى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ ، أقر المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الميثاق الوطنى .

وتلا السيد الامين العام للمؤتمر اعلان الميثاق .

* * *

ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، مايمكنه من فرض ارادته على الحياة ، ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

ونحن أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الممثلين لقطاعات الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة .

والصادرين عن ارادة شعبية تبرم أمرها فى اجماع ووحدة :

ايمانا منا بالله ، وبما أنزل من شريعة الحق والخير والسلام وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة ، وفى الكفاية والعدل . واستمساكا بحق أمتنا فى الحياة والتحرر والانطلاق .

وتثبيتا لخطانا على طريق ثورتنا الانسانية والاجتماعية والسياسية.

وسعيا الى تحقيق التكافل ، وتذويب الفوارق بين الطبقات .

وتوكيدا لمعانى الفضـــيلة والايثار فى سـلوك الفـرد وصـلات الجمـاعة .

وتجلية لطابعنا الشعبى وحياتنا الاصيلة ، فى اطار قيمناالروحية والدينية والخلقية .

واعتزازا بتراثنا فى الماضى . وجهادنا فى الحاضر ، وعملنا من اجل المستقبل .

ويقينا باننا جزء لايتجزأ من الشعب العربى ، وان امتنا العربية امة واحـــدة .

وأداء لواجبنـا التاريخى ، ورسالتنا الخالدة فى بناء السلام القائم على العـدل .

بذلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقـر هـذا الميثاق ، ونعلنه اطـارا لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل .

نعلن ميثاقنا ، ونعاهد الله على أن نستمسك بكـل ما فيه من معانى الحق والخير والعدل فى الحياة ، وأن نبذل كل ما أودعنا الله من طاقة ، لنضع هذه المعانى جميعا موضع التنفيذ .

« وعلى الله قصد السبيل »

فهرس

الميثاق

صفحة


الدار القومية للطباعة والنشر






Bibliotheca Alexandrina
03883533
الدار القومية لا